



IASJ



Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences

مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية



The role of imports in fluctuations in the parallel exchange rate of the Iraqi dinar for the period from (2004-2022)

Abstract

The aspect of imports in the field of foreign trade represents a very important and sensitive aspect, especially in the field of transporting goods and services in light of an economy suffering from major imbalances on both sides of the trade balance and the dependence of the state's economy on imports to meet the increasing demand for goods and services, in addition to the weakness of the local production system after the exit. Real sectors of the game. Economic with the acceleration of global events and the floating of exchange rates. A problem has emerged facing countries when carrying out the exchange process due to the large fluctuations in currency exchange rates against each other and in light of the situation of the Iraqi economy, which depends on one aspect, which is oil in the Iraqi economy. Development process path. This makes it difficult for specialists to find an equal system for exchange rates, especially since the exchange system used is a floating system. The orbit that created a parallel and volatile exchange rate in light of the open doors and the failure to protect emerging industries, so imports have a clear impact on the fluctuations of the parallel exchange rate.

Information

Received: 1/3/2024

Revised: 20/3/2024

Accepted: 1/4/ 2024

Published: 6/7/2024

Keywords:
exchange rate, imports

* Corresponding author: E-mail addresses: : aii.jaber8888@mn.edu.iq
2024 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2024-S-1/228-240

دور الاستيرادات في تقلبات سعر الصرف الموازي للدينار العراقي للمدة من (2004- 2022)

أ. م. د علي جابر عبد الحسين ، زينب جميل جاسم
جامعة المثنى: كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يمثل جانب الاستيرادات في مجال التجارة الخارجية جانبًا مهمًا وحساسًا جدًا وخصوصاً في مجال انتقال السلع والخدمات في ظل اقتصاد يعاني من اختلالات كبيرة في جانب الميزان التجاري واعتماد اقتصاد الدولة على الاستيرادات التالية: الطلب المتزايد للسلع والخدمات وكذلك ضعف الجهاز الانتاجي المحلي بعد خروج القطاعات الحقيقة من اللعبة الاقتصادية، ومع تسارع الاحداث العالمية وتعويض اسعار الصرف. ظهر مشكلة تواجه الدول عند قيامها في عملية التبادل بسبب كثرة التقلبات في اسعار صرف العملات مقابل بعضها البعض وفي ضوء وضع الاقتصاد العراقي المعتمد على جانب واحد وهو النفط في تسخير عملية التنمية وهذا صعب على المختصين ايجاد نظام متكافئ لأسعار الصرف وخاصة ان نظام الصرف المتبع هو المعوم المدار، مما سبب في ايجاد سعر صرف موازي ومتذبذب في ظل الابواب المفتوحة وعدم حماية الصناعات الناشئة فأصبحت الاستيرادات لها اثر واضح على تقلبات سعر الصرف الموازي .

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف ، الاستيرادات

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للاستيرادات دوراً مهماً في تقلبات سعر الصرف الموازي في ظل تخلف الجهاز الانتاجي في العراق

المقدمة:

أهمية البحث :

تظهر أهمية البحث عن طريق دراسة من المهم في العراق وذلك بسبب عدم وجود صناعات انتاجية او مشاريع ناشئة قادرة على سد حاجة السوق من السلع و الخدمات وتخلق القطاع الزراعي وجميع القطاعات الحقيقة

بعد الميزان التجاري أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن قوة الاقتصاد ومتانته، إن يساهم في توجيه سياسات الدولة الاقتصادية، بعده أداة اقتصادية تحليلية للاقتصاد القومي من حيث هيكله الإنتاجي والتصدير، وتعد سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي يمكن أن يتعرض لها، إذ أصبحت الموضوعات التي تهتم بدراسة ومناقشة دور الاستيرادات في تقلبات سعر الصرف الموازي للدينار العراقي للمدة من-(2004- 2022) وكذلك واحدة من الحقول التي استقطبت أنظار اقتصاديين عده، الذين أدركوا شدة المخاطر الناجمة عن تقلبات سعر الصرف خاصة فيما يتعلق بنشاطات التصدير والاستيراد او دور الاستيرادات في تقلبات سعر الصرف الموازي ، ولما كان العراق كغيره من الدول النامية قامت بالعديد من التخفيفات في قيمة الدينار مقابل الدولار، وبعد مرحلة التغيير السياسي ورفع الحصار الاقتصادي عام (٢٠٠٣) حصل بعض التحسن في أسعار الصرف وخاصة بعد صدور قانون البنك المركزي رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) وما تمخض عنه من استقلالية السلطة النقدية في البلد، إذ قام البنك المركزي العراقي برفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار في السوق الموازي عن طريق استخدام أسلوب المزادات اليومية في بيع وشراء العملة الأجنبية لتغطية الطلب على العملة الأجنبية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح دور الاستيرادات في تقلبات سعر الصرف للدينار العراقي في السوق الموازي للمدة (2004- 2022).

حدود البحث:

- الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي كحد مكاني.
- الحدود الزمنية: يغطي البحث مدة زمنية تقدر بـ (19) عام تمت من عام (2004) لغاية عام (2022) من أجل معرفة دور الاستيرادات على تقلبات سعر الصرف الموازي للدينار العراقي، وقد تم الحصول على البيانات من المؤسسات الحكومية الرسمية.

مشكلة البحث

تمثل مشكلة البحث في معرفة ما هي الآثار الناجمة عن دور الاستيرادات في تقلبات سعر الصرف الموازي ومدى انعكاس هذه الاستيرادات على تقلبات اسعار الصرف الموازي في مدة الدراسة.

فرضية البحث :

المبحث الأول

الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف و الاستيرادات

أولاً: مفهوم سعر الصرف

ولا يعكس القوة الشرائية المطلوبة لشراء الكميات من السلع والخدمات.(Pilbeam,2006:9)

ويستطيع أن يعطينا سعر الصرف الاسمي كمية عملة بلد آخر التي يمكن شراؤها بالعملة المحلية، لكنه لا يعطي الصورة الحقيقة لعدد السلع والخدمات التي يمكن شراؤها في ذلك البلد. (Hubbard&bran,2012:228).

2- سعر الصرف الحقيقي Exchange rate

يتم التعبير عن سعر الصرف الحقيقي كسعر صرف اسمي، يتم ترجيحه بمستويات الأسعار النسبية للسلع والخدمات والأجور المضافة إليها، بحيث يتغير سعر الصرف الاسمي عموماً ليعكس سعر الصرف الحقيقي، ويحسب كالتالي: (هالوود & ماكدونل، 2007، 55:)

$$Q = S p / p^*$$

إذ إن:

p = مستوى الأسعار في البلد المحلي.

p^* = مستوى الأسعار في البلد الأجنبي.

S = سعر الصرف الاسمي.

ومما سبق يتبين أن هناك نوعين من أسعار الصرف وهما السعر الاسمي والسعر الحقيقي، حيث أن الأول يستخدم في جميع المعاملات الرسمية للدولة وتعتمده البنوك في تعاملاتها مع بعضها البعض أو فيما بينها أنفسهم بحد ذاتها في حالة عمليات الشراء والبيع للأفراد والشركات المرتبطة أو غير المرتبطة بهذه البنوك بناء على طلب ويحظى النوع الثاني من سعر الصرف بأهمية كبيرة بالنسبة للمختصين الاقتصاديين والماليين، لأنه يعكس وجهة نظرهم من خلال عوامل مختلفة معروفة في الأدب الاقتصادي النقدي ويعكس سعر صرف العملة الأجنبية رقمين الأعلى هو سعر بيع هذه النافذة للعملة الأجنبية، والسعر الأقل يعكس سعر شراء هذه العملة المحلية، أي بديل آخر للعملة متاح في هذه النواخذة، ويمثل الفرق بين أعلى وأدنى سعر هامش الربح الذي يكسبه المتداولون. (Hill,2008:2).

التعريف الأكثر قبولاً على نطاق واسع دولياً هو أن سعر الصرف هو السعر الأجنبي للعملة المحلية، أو سعر وحدة العملة المحلية معبراً عنها بالعملة الأجنبية، أو مبلغ العملة الأجنبية المطلوبة لشراء وحدة من العملة المحلية (Dorbuch&Roger,2001:577) ، يمكن القول أن سعر الصرف هو النسبة التي يتم بها تبادل عملة دولة ما بعملة دولة أخرى (Agnes, 1993:37-58).

يمكن تعريف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات النقدية المدفوعة مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية (d'Arvisenet, 1999:18)، كذلك يتم تعرف سعر الصرف بأنه سعر الصرف الذي يسمى أيضاً السعر النسبي للعملة الوطنية بوحدات العملة الأجنبية، مثل الأسعار النسبية الأخرى، من خلال تفاعل العرض والطلب بين عمانتين مختلفتين Guillochon& (Kaweecki,2009:319).

ومما سبق يمكن تعريف تقلبات أسعار الصرف على أنها المخاطر المرتبطة بالتغييرات غير المتوقعة في سعر الصرف. وبالتالي فإن تقلبات أسعار الصرف تمثل مصدراً للمخاطر وبالتالي تؤثر على حجم التجارة الدولية، بما في ذلك ميزان المدفوعات. ويعد الميزان التجاري هو مؤشر يعتبر بموجبه الفرق بين قيمة الواردات وال الصادرات من السلع والخدمات في بلد ما أحد مكونات ميزان المدفوعات.

ثانياً: أنواع سعر الصرف Type

يفسر المختصون سعر الصرف إلى أنواع مختلفة، وهي جوهر الاختلاف في عملية تقدير سعر الصرف. تشمل هذه الأنواع:

1- سعر الصرف الاسمي: Exchange rate

هذا هو سعر الصرف الحالي الذي يمكنك الحصول عليه مقابل وحدة واحدة محلية في يوم معين. ويقرأ هذا السعر في التقارير اليومية للبنوك أو في أسواق الصرف الأجنبي

-3- سعر الصرف الفعلي Effective Exchange Rate

الحكومة بتثبيت قيمة معينة للعملة. (348: & Kotlikoff, Auerbach, 1998)

- نظم سعر الصرف المعوم (موسى، 2007: 3) -2
- أ- نظام سعر الصرف المعوم المدار : يقصد بسعر الصرف الحر المعوم " الذي يعتمد على تفاعل قوى العرض والطلب لعملة أجنبية أو محلية ويتم تحديده بشكل طبيعي دون تدخل سلطة نقدية.
- ب- نظام سعر الصرف المعوم الحر : وفي هذا النظام لا يمكن للعملة المحلية أن تتقلب بحرية كاملة ، لأن السلطة النقدية تتدخل في سوق الصرف الأجنبي من خلال عمليات السوق المفتوحة بالشراء أو البيع للحد من تقلبات سعر رابعاً: اثر الميزان المدفوعات على سعر الصرف
- يعتبر ميزان المدفوعات حلقة وصل بين دول العالم، ويعكس علاقات الدولة مع العالم الخارجي، وهو أحد العوامل المؤثرة على سعر الصرف. ويتجلّى تأثير ميزان المدفوعات على سعر الصرف من خلال فائض وعجز ميزانيّة الدولة. وفي حالة الفائض يكون الطلب على العملة المحليّة أكبر من الطلب على العملة الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة قيمة العملة المحليّة وبالتالي تكون العلاقة طردية ، ومع ذلك عندما يكون هناك عجز في الميزان يكون الطلب على العملات الأجنبية أكبر من الطلب على العملة المحليّة، مما يعني انخفاض قيمة العملة. إذا استمر العجز في ميزان المدفوعات، فإنه يزيد من المعروض من العملة المحليّة في السوق العالميّة وبمرور الوقت يقلّل من قيمة العملة المحليّة. (شكري وعوض 2004: 225)

- أ- اثر الاستيرادات وال الصادرات على سعر الصرف: عندما تزيد قيمة الصادرات مقارنة بالواردات، فإن قيمة العملة تميل إلى الارتفاع بسبب زيادة الطلب الخارجي على تلك العملة، مما يشجع الاستيراد من الخارج ويؤدي إلى حالة من التوازن في سعر الصرف. (عباس، 2008: 64).
- ب- اثر حركة رؤوس الاموال على سعر الصرف: تزداد قيمة العملة المستوردة لرأس المال وتنخفض قيمة

يتم تعريفه على أنه متوسط السعر المرجح لمجموعة من العملات الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية، وهو مقياس لمعرفة ما إذا كانت العملة ترتفع أو تنخفض بالنسبة لسلة مرجحة من العملات الأجنبية، لأنها تعكس قيمة العملة بالنسبة لمجموعة من العملات غير المعاملات التجارية، إذ لا تجري الدولة معاملات تجارية بأنها مجرد دولة واحدة، ولكنها مجموعة من الدول المختلفة والمتنوعة، ولذلك فهي تعكس القيمة الفعلية للعملة المحلية قبل مجموع التعاملات لهذه الدول الكبيرة والصغيرة، وتعتمد على نسبة التجارة الثنائية إلى نسبة إجمالي التجارة مع هذه الدول، ويتم ذلك عن طريق مقارنة أسعار الصرف في الواقع لكل دولة، وبالتالي من خلال معرفة أسعار الصرف الفعلية لتلك البلدان مقارنة الدول بنظيراتها بالعملة الحقيقة. (Pilbeam, 2010:282)

ثالثاً: انظمة سعر الصرف

هناك قسمان لأنظمة سعر الصرف تتضمن في طياتها أطيفات من المقاربات وهي: نظم سعر الصرف الثابت ، نظم سعر الصرف المعوم

- سعر الصرف الثابت

إنه نظام يتم فيه تثبيت سعر الصرف من خلال التدخل الحاسم للحكومة أو البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي لتجنب التغيرات غير المرغوب فيها في قوى العرض والطلب على العملة. وينطوي هذا التدخل على شراء وبيع العملات المحلية بسعر صرف اسمي ثابت، وأسعار الصرف الثابتة ثابتة بشكل عام. ما حدث نتيجة اتفاق ثانٍ بين البلدين، يتفق فيه البلدان على إبقاء سعر الصرف ثابتاً إذا لزم الأمر، وسعر الصرف هنا لا يمكن أن يتقلب، أي أنه لا يتفاعل مع قوى الطلب والعرض. العملة لأن الحكومة تحدد قيمة معينة للعملة أو تقوم

1- يحدث استيراد البضائع عندما يكون هناك تغيير في الملكية من شخص غير مقيم إلى مقيم، وهذا لا يعني فقط أن البضائع تعبر الحدود بشكل كبير.

2- تشمل واردات الخدمات جميع الخدمات التي يقدمها غير المقيمين للمقيمين. في الحسابات القومية، يتم تسجيل جميع مشتريات المقيمين خارج المنطقة الاقتصادية للبلاد كوارادات خدمات، لذلك يمكن إدراج كل إنفاق السياح خارج البلد في واردات الخدمات.

المبحث الثاني

تحليل تقلبات سعر الصرف الموازي و الرسمي امام الدينار العراقي للمدة (2004-2022)

يعتبر سعر الصرف من الأدوات المهمة التي تلعب دوراً مؤثراً ومهماً في اقتصاديات معظم الدول ومنها العراقي ، إذ كان لدى العراق نظام سعر صرف ثابت تماماً مثل الولايات المتحدة، وتم اعتماد سعر صرف الدولار كوسيلة لتقييم الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية الأخرى، (علاوي وشهاب، ٢٠١٦: ٢٢٢)، منذ عام (2003) كان هناك نظام أسعار الصرف المتعددة حيث وصلت أسعار الصرف إلى أكثر من (10) من الأسعار المقررة في السياسة الاقتصادية من خلال سوق الصرف الأجنبي الموازي والذي يعتبر حسب النظام رائداً في تحديد سعر الصرف من التقلب التعويم المطلق K، الذي أنشأ نظام التداول وكذلك فيها تشوهات كثيرة ترجع إلى التعديدية الرسمية وأما بعد عام (2003) تم استقلال البنك المركزي العراقي في صياغة وتتنفيذ السياسة النقدية وفق القانون رقم 56 لسنة 2004 ، وببدء عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي من أجل خلق أساس متين للاقتصاد في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، وذلك تزامناً مع قيام البنك المركزي بإقامة مزادات سوق الأوراق المالية نظراً للإعلان انتهاء استخدام مختلف أنظمة العملة الثابتة في العراق وما نتج عنها من تشوهات وإدخال نظام نفدي

العملة بالنسبة للدولة المصدرة لرأس المال. ولذلك فإن التغير في حركة رؤوس الأموال يؤدي إلى تغير في سعر الصرف العملات النقدية، (حيدر نعمة الفرجي، 2006: 8)

ثانياً: الاستيرادات (Imports):

لقد زادت التجارة العالمية بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة، مدفوعة بالتخفيضات الكبيرة في الحواجز التجارية وتكليف النقل، فضلاً عن التطورات الهائلة في مجال الاتصالات. وكانت نتيجة هذه الأحداث زيادة عائدات الواردات، وخاصة في البلدان النامية، كأحد الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية . يتم تعريف الاستيراد على أنه استيراد البضائع من مصدر خارجي إلى بلد ما عبر الحدود الوطنية، (Joshi, 2009: 7)،

يمكن تعريف الواردات بأنها "إجمالي عدد السلع والخدمات المستوردة إلى بلد ما من الخارج" (عثمان، 2004: 45).

ويعتبر الاستيراد من أهم المعاملات المالية المتعلقة بالتجارة الدولية، أي أنه على عكس عملية التصدير، فإنه يقوم بجلب سلع وخدمات من الخارج لبيعها والاستفادة منها. المحددات الأساسية للتحويلات المالية في التجارة الدولية، حيث أن استيراد السلع في التجارة الدولية محدود. مع حرص الاستيراد والترخيص من الجمارك، يمكن للسلطات المسئولة عن الواردات فرض رسوم جمركية (ضرائب) على البضائع. الاتفاقيات بين الجهات المسئولة عن الاستيراد والتصدير، (O'Sullivan&Steven, 2003:552)

ونلاحظ أن التعريف الدقيق للواردات في الحسابات القومية يشمل ويستبعد بعض الحالات الحدودية وقد يشمل الحالات التالية، (Amiti et al, 2014:7) .

أولاً: تحليل مسار سعر الصرف الرسمي والموازي للمدة 2004-2022

عند تتبع مسارات تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار للمدة (2004-2022)، يلاحظ في عام 2004 انخفض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار إلى 1462 دينار لكل دولار واحد فيما بلغ سعر الصرف الاسمي 1435 دينار لكل دولار، فيما بلغ سعر الصرف 1214 دينار لكل دولار في عام 2007 أما سعر الصرف الرسمي فقد بلغ 1255 دينار لكل دولار وذلك يعزى إلى قيام البنك المركزي بدعم سعر الصرف وتخيض من حدة التضخم ودعم عجلة النمو الاقتصادي فضلا عن استقرار الوضع الامني، ثم استمر بالاستقرار والانخفاض لغاية عام 2010 فقد بلغ سعر الصرف الموازي 1185 دينار لكل دولار أما سعر الصرف الرسمي فقد بلغ 1170 دينار وذلك يعزى إلى السياسة النقدية التي تبناها البنك المركزي من خلال دعم الدينار عن طريق التعقيم في مزاد العملة، وتحسين العوائد النفطية، ثم استمر البنك المركزي العراقي خلال عام 2011 بالمحافظة على استقرار سعر صرف الرسمي للدينار العراقي عند 1170 دينار لكل دولار ، فيما سجل سعر الصرف الموازي ارتفاع تدريجي خلال هذه السنة بلغ 1217 دينار لكل دولار فيما يتناقض البنك المركزي العراقي عمولة لسعر البيع النقطي والحولة 13 دينار لكل دولار، ثم حقق البنك المركزي استقرار في سعر الصرف خلال عامي 2012 و 2013 عند 1166 دينار لكل دولار ، وأما سعر الصرف الموازي واستقر عند 1222 دينار لكل دولار وهذا نتيجة تحقيق فوائض مالية من الإيرادات الريعية، والشكل الآتي يوضح ذلك.(1)

التعوييم مدار. يتم تحديد سعر الصرف وفق آلية العرض والطلب ولكن تحت سيطرة وإشراف البنك المركزي نظرا لأهمية سعر الصرف للاقتصاد العراقي،(داغر ومعارج ، ٢٠١٥:٨). ويمكن أن تتبع مسارات تطور سعر صرف الدولار واحتساب الفجوة للمدة (2004-2022) من خلال الجدول الآتي (1).

الجدول (1) يوضح مسار تطور سعر الصرف الدولار مقابل الدينار خلال المدة (2004-2022)

السنة	سعر صرف الرسمى الدينار /الدولار (1)	سعر صرف الموازي الدينار /الدولار (2)	الفجوة بين السعر الرسمى والموازي (3)
2004	1453	1462	0.6
2005	1469	1478	0.2
2006	1467	1396	(4.8)
2007	1255	1214	(3.2)
2008	1193	1180	(1.0)
2009	1172	1185	1.1
2010	1170	1185	1.2
2011	1170	1217	4.0
2012	1166	1222	4.8
2013	1166	1222	4.8
2014	1166	1206	3.4
2015	1182	1216	2.8
2016	1182	1303	10.2
2017	1184	1251	5.6
2018	1182	1195.31	1.2
2019	1182	1201.71	1.7
2020	1304	1351.35	3.6
2021	1450	1477.1	1.9
2022	1450	1470	1.3

المصدر : وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية لسنوات متعددة أما الفجوة بين السعرتين من اعداد الباحث خلال المعادلة الآتى (بين الاقواس سالب). الفجوة = السعر الصرف الموازي / السعر الصرف الرسمي) - 100 * 1

الصرف الرسمي سعر الصرف الموازية بات يتلاشى تدريجياً خلال المدة (2004-2022).

جدول رقم (2) قيمة الاستيرادات العراقية خلال المدة من 2004-2022 بالدينار .

الاستيرادات (مليون دينار)	السنة	الاستيرادات (مليون دينار)	السنة
68329932	2014	30952242	2004
56105994	2015	34568508	2005
40433856	2016	32287203	2006
44833344	2017	24542780	2007
54059952	2018	41769316	2008
68719116	2019	48652064	2009
62787600	2020	51380550	2010
59067200	2021	55929510	2011
80031300	2022	68800996	2012
		73831120	2013

المصدر: وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية السنوات متعددة

ثانياً: تحليل مسار الاستيرادات للفترة من 2004-2022

شهدت الاستيرادات العراقية ارتفاعاً واضحاً خلال مدة الدراسة وكما مبين ذلك من بيانات الجدول (2)، إذ بلغت الاستيرادات (30952242) دينار عراقي في سنة 2004 بسبب تغير الأوضاع السياسية والاقتصادية بعد عام 2003 مما جعل العراق سوقاً مفتوحاً أمام السلع المستوردة من الخارج مسبباً في ذلك عجزاً في الميزان التجاري بقيمة (24542780) مليون دينار عراقي ثم ارتفعت الاستيرادات إلى (41769316) مليون دينار عراقي في سنة 2008 وذلك بسبب ارتفاع العائدات المالية المتاتية من تصدير النفط الخام ثم اخذت الاستيرادات بالارتفاع المستمر في السنوات اللاحقة إلى أن بلغت (73831120) مليون دينار عراقي في سنة 2013 وبمعدل تغيير بلغ نسبته 2.6% وهي تعد أعلى قيمة خلال مدة الدراسة نتيجة ارتفاع الصادرات، وبعد ذلك اخذت الاستيرادات في التذبذب بالانخفاض والارتفاع في السنوات اللاحقة، إذ بلغت (62787600) مليون دينار

شكل (1) مؤشر سعر الصرف للمدة 2022-2004



من أعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الجدول (1)

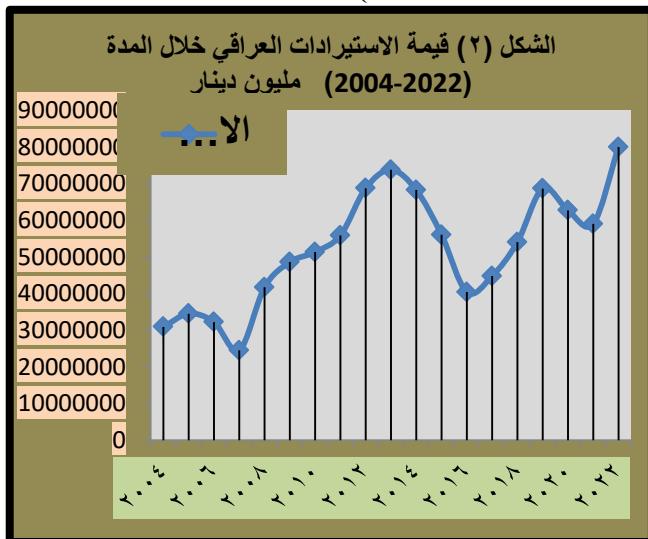
ذلك واصل استقرار سعر الصرف الرسمي عند 1182 دينار لكل دولار خلال عامي 2015-2016 لكن سعر الصرف الموازي شهد ارتفاع من 1216-1303 دينار لكل دولار وذلك يعزى إلى تفاعل عوامل الطلب الاعتيادي والطلب الناتج عن التوفع والمضاربة الأمر الذي انعكس في اتساع الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والموازي، فضلاً عن صدمة أسعار النفط وارتفاع عجز الموازنة بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية وتحرير المناطق التي استنزفت ملايين الدولار لأغراض التسليح والأنفاق وتراجع الصادرات النفطية، ثم سجل سعر الصرف الرسمي في عام 2017 ارتفاع طفيف بلغ 1184 دينار لكل دولار ولكن سعر الصرف الموازي سجل انخفاض بلغ 1251 دينار لكل دولار وذلك يعزى إلى استقرار الوضع المالي والأمني بعد تحسن أسعار النفط وتحرير من سيطرة داعش، ثم حقق البنك المركزي استقرار في سعر الصرف الرسمي خلال عامي 2018-2019 عند 1182 دينار لكل دولار ولكن سعر الصرف الموازي ارتفع من 1195-1201 دينار لكل دولار على التوالي وذلك يعزى إلى مبادرات البنك المركزي، فضلاً عن سعي السياسة المالية إلى تنوع مصادر الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق العام، في حين شهد عام 2022 ارتفاعاً ملحوظاً كما أن التحسن الذي حدث في قيمة العملة العراقية خلال هذه المدة زاد من ثقة الأفراد بالدينار نسبياً، وضيق نوعاً ما من ظاهرة الدورة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي. ومن الشكل يلاحظ بأن الاختلاف بين سعر

فرضية عدم أي أن لها جذر وحدة في مستواها (I)، لكن أصبحت جميعها مستقرة بعدأخذ الفرق الأول لها (I(1) وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة ونرفض فرضية عدم، وجميعها مستقرة عند مستوى المعنوية (%) (1%) (بوجود الحد الثابت وجود الحد الثابت والاتجاه ومن دون الحد الثابت والاتجاه) وبالاختبارين (PP) و(ADF).

جدول (3) اختبار الاستقرارية وفق (ADF) و (PP).

عربي في سنة 2020 ، اما عام 2022 انخفضت قيمة لاستيرادات (59067200) مليون دينار عراقي بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية التي أدت إلى تراجع في الصادرات النفطية، اما سنة 2022 لقد ارتفعت قيمة الاستيرادات (80031300) بسبب عدم وجود مصانع بالعراق وال العراق يعتمد على الاستيراد واقتصاد العراق ريعي وبسبب ضعف الانتاج المحلي

الشكل (2) مؤشر قيمة الاستيرادات العراقية للمدة (2004-2004) 2022 (مليون دينار)



من أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول (2)

المبحث الثالث

الاطار العملي لقياس العلاقة بين الاستيرادات وسعر الصرف

1- توصيف النموذج

المتغير التابع يمثل X والمتغير المستقل يمثل y

1- اختبار استقرارية السلسلة الزمنية

تم إجراء اختبار الاستقرارية (السكون) للسلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة وقد اعتمدت اختبارات السكون على اختباري (ADF) و (PP) لمعرفة المتغيرات عند أية رتبة تصبح منكاملة أو مستقرة، والجدول (3) يوضح نتائج الاختبار للمتغيرات ونلاحظ أن المتغيرات جميعها والمتمثلة في الاستيرادات الكلية وسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي كانت غير مستقرة عند مستواها الأصلي وبذلك نرفض الفرضية البديلة ونقبل

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

<u>At Level</u>		Y	X
With Constant	t-Statistic 0.6437	-1.2386	-4.6106
With Constant & Trend	Prob. 0.0010	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic 0.3862	-0.3862	-5.7483

(Eviews المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج 9)	Prob.	0.9833 n0	0.0003 ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.5205	-0.0795
Without Constant & Trend (4) نتائج تقدير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع مع فترات ابطائهم، وبين أن قيمة معامل التحديد بلغت (0.87) وهذا يعني أن (87%) من التقابات في المتغير التابع (الاستيرادات الكلية) سببها المتغيرات الظاهرة في الأنماذج، وأن (5%) من التقابات لم يتضمنها الأنماذج أو قد امتص أثرها المتغير العشوائي، ويتضمنها الأنماذج أو قد امتص أثرها المتغير العشوائي،	Prob.	0.4833 n0	0.6486 n0
At First Difference	d(Y)	d(X)	
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.5326	-5.9331
Without Constant & Trend (5) بين أن قيمة إحصائية F لقياس معنوية الأنماذج ككل بلغت (15.332) وهي معنوية عند مستوى معنوية (0.0000) وهذا يعني وجود علاقة معنوية بين المتغيرات	Prob.	0.0012 ***	0.0000 ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.5355	-6.1857
Without Constant & Trend (6) فقد بلغت (1.83) قيمة إحصاء W - D وهذا يعني وجود اختبار LM	Prob.	0.0059 ***	0.0001 ***
Without Constant & Trend (7) س يتم الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي لاحقاً	t-Statistic	-3.9959	-5.8573
Without Constant & Trend (8) ***	Prob.	0.0003 ***	0.0000 ***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

*MacKinnon (2022) one-sided p-values.

الجدول (4) نتائج التقدير الأولي للنموذج بين سعر الصرف والاستيرادات العراقية للمدة (2004-2022)

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Date: 03/18/24 Time: 23:22				
Sample (adjusted): 2004 2022				
Included observations: 29 after adjustments				
Dependent lags: 4 (Fixed)				
Dynamic regressors (4 lags, fixed): X				
Fixed regressors: C				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	0.525559	0.250465	2.098335	0.0495
Y(-2)	0.510536	0.332492	1.535481	0.1412
Y(-3)	-0.977942	0.365922	-2.672541	0.0151
Y(-4)	0.785248	0.291272	2.695929	0.0143
X	-8185.825	10064.53	-0.813334	0.4261
X(-1)	-1319.388	9764.619	-0.135119	0.8939
X(-2)	7593.515	9882.103	0.768411	0.4517
X(-3)	1087.826	10000.96	0.108772	0.9145
X(-4)	1075.245	7829.456	0.137333	0.8922
C	10818798	11724157	0.922778	0.3677
R-squared	0.878972	Mean dependent var	42174163	
Adjusted R-squared	0.821643	S.D. dependent var	26126190	

S.E. of regression	11033693	Akaike info criterion	35.53760
Sum squared resid	2.31E+15	Schwarz criterion	36.00909
Log likelihood	-505.2953	Hannan-Quinn criter.	35.68527
F-statistic	15.33208	Durbin-Watson stat	1.835740
Prob(F-statistic)	0.000001		
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج (9). (Eviews).

منه في الأجل الطويل، لذلك سمي بأنموذج تصحيح الخطأ، إذ يمكننا الأنماذج من تحليل سلوك المتغيرات على المدى القصير من أجل الوصول إلى التوازن في الأجل الطويل، إن تحديد المعلومات في الأجلين القصير والطويل للعلاقة بين المتغيرات يتطلب إجراء أنموذج متوجه تصحيح الخطأ ECM في التقدير.

1. أنموذج متوجه تصحيح الخطأ ECM

في حال كان المتغيران متكاملين تكاملاً مشتركاً يتم استخدام أنموذج تصحيح الخطأ ليبيان العلاقة التوازنية في الأجل القصير إذ يقوم الأنماذج على فرضية أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل، وعلى الرغم من وجود هذه العلاقة لكن من الصعب أن تتحقق وبذلك يأخذ (Y) قيم مختلفة عن قيمة التوازنية ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل مدة زمنية بخطأ التوازن ويتم تصحيح الخطأ أو جزء

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(Y)				
Selected Model: ARDL(4, 4)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 03/18/24 Time: 23:22				
Sample: 2022				
Included observations: 29				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	-0.317842	0.219756	-1.446342	0.1644
D(Y(-2))	0.192694	0.219173	0.879189	0.3903
D(Y(-3))	-0.785248	0.244296	-3.214336	0.0046
D(X)	-8185.825	7082.368	-1.155803	0.2621
D(X(-1))	-9756.587	7352.195	-1.327031	0.2002
D(X(-2))	-2163.072	7506.971	-0.288142	0.7764
D(X(-3))	-1075.245	7306.948	-0.147154	0.8846
CointEq(-1)*	-0.156599	0.062232	-2.516394	0.0210
R-squared	0.446294	Mean dependent var	1103078.	
Adjusted R-squared	0.261725	S.D. dependent var	12214591	
S.E. of regression	10495136	Akaike info criterion	35.39967	
Sum squared resid	2.31E+15	Schwarz criterion	35.77686	
Log likelihood	-505.2953	Hannan-Quinn criter.	35.51780	
Durbin-Watson stat	1.835740			

كما موضح في الجدول () معادلة الأجل القصير ويتبع في ضوء قيمة R^2 والبالغة (0.44) وهذا يعني أن (44%)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج (9). (Eviews).

Breusch ذاتي باستخدام اختبار مضاعف لاجرانج LM وبمقارنته إحصائية Chi-Square والتي بلغت (0.71) وهي أكبر من (0.05) وعليه نقبل فرضية عدم التنصيص بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء في الأنماذج وكما موضح في الجدول (9).

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews 9).

1. اختبار ثبات تجانس التباين Heteroskedasticity

عند إجراء اختبار التباين للأنماذج وبالاعتماد على اختبار (BPG) - Harvey وكما موضح في الجدول (1) تم الحصول على قيمة F المحسوبة والتي بلغت (1.129) وبلغت معنويتها (0.05)، وهي أكبر من مستوى معنوية (0.05)، وأيضاً أكدت نتائج اختبار تجانس التباين حدة الخطأ أن قيمة إحصائية Chi-Square والتي بلغت (1.106) وهي أكبر من مستوى معنويتها (0.05) أيضاً، وعليه نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود مشكلة ثبات تجانس التباين.

Heteroskedasticity Test: Harvey

F-statistic	1.129288	Prob. F(9,19)
Obs*R-squared	10.10658	Prob. Chi-Square(9)
Scaled explained SS	7.463343	Prob. Chi-Square(9)

معادلة الأجل الطويل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	1605.207	45181.08	0.035528	0.9720
C	69085878	59065549	1.169648	0.2566

$$EC = Y - (1605.2070 * X + 69085877.5017)$$

غير معنوية (بإمكان حذف الجدول) والبقاء على الأجل القصير

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews 9).

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.199500	Prob. F(2,17)	0.8210
Obs*R-squared	0.665038	Prob. Chi-Square(2)	0.7171

من التقليبات في المتغير التابع في الأجل القصير قد فسرتها المتغيرات المستقلة الظاهرة في الأنماذج، وأن (56%) فقط من التقليبات لم يتضمنها الأنماذج أو قد امتص أثرها المتغير العشوائي.

ظهرت معلمة (سعر الصرف) بعلاقة عكسية سالبة وغير معنوية حيث بلغت (-8185.825) بسبب عدم مرنة الجهاز الانساجي في العراق والاعتماد المفرط على الاستيرادات في تلبية حاجات الدولة وخروج اغلب المشاريع الاقتصادية من اللعبة الاقتصادية.

اما حد تصحيح الخطأ (-1) CointEq فقد بلغ (-0.15) وهو سالب ومعنوي عند مستوى (5%)، أي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات أي أن Y يُسبب في X، وبمعنى ذلك أن الشرط الكافي والشرط الضروري (اللازم) قد تحقق في الأنماذج المقدرة، مما يعني أن (15%) من الأخطاء أو الاختلالات التي تحصل في الأجل القصير يمكن تصحيحها تلقائياً في مدة اكثـر من

سنة لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، أي أنها تحتاج إلى (0.3419) ثمانون شهراً حتى تصح من وضعها في اتجاه توافقي (79.92=12* 6.66) ما يزيد عن (0.15÷1) سنة في المدى الطويل.

1. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera

وكما نلاحظ أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً في الأنماذج، وأن نسبة Jarque-Bera بلغت (0.94) والتي تشير إلى قبول فرضية عدم التنصيص على أن بواقي الأنماذج المقدرة تتبع التوزيع الطبيعي لأن القيمة (0.9720) الاحتمالية أكبر من (0.05)، وهذا ما يؤكد قبول فرضية (0.2566) عدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً ومن ثم فهذا مؤشر جيد للأنماذج المقدرة.

Breusch – Autocorrelation (Godfrey)

ويعد من أهم الاختبارات هو اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لحد الخطأ في الأنماذج باستخدام اختبار مضاعف لاجرانج الذي طوره كل من Godfrey و

3- التشجيع على الاستثمار غير النفطي ودعم الجهاز الإنتاجي للدولة لتوسيع الصادرات غير النفطية وخفض فاتورة الاستيراد مما سيرفع قيمة الدينار العراقي ويعيد توازن الميزان التجاري للعراق.

المصادر :

الكتب العربية :

1- هالوود وماكدونالد سيجول، رونالد النقود والتمويل الدولي تعريب محمد حسن حسني دار المريخ، 2007، من الكتب المترجمة

2- عثمان، سعيد عبد العزيز، (2004)، مقدمة في الاقتصاد العام، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر.

الرسائل والأطروحات

3- صباح نوري عباس، أثر التضخم على سعر الصرف التوازنى للدينار العراقي للمدة 1990 - 2005. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية. العدد 17، 2008.

4- عمار عبد الجبار موسى : " الآثار المالية لرفع قيمة الدينار العراقي - دراسة تحليلية " ، (بغداد ، وزارة المالية ، الدارة الاقتصادية ، ، ٢٠٠٧)

5- د. حيدر نعمة الفريجي. (2006). أثر تقلب صرف اليورو في المخاطرة المصرفية دراسة تحليلية. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية.

المصادر الانكليزية :

6- Gulochon, Bernard & Kawecki, Annie, (2009) Economie Internatioal Commerce and macroeconomic Gema edition, Dunod, Paris

7- d'Arvisenet, P., Petit, J. P., & Petit, J. P. (1999). Économie Internationale: la place des banques. Dunod:p19

8- Hubbard & O'Brien, R. GLENN, Anthony Patrick, Money, Banking. and the Financial System, Prentice Hall, New York, 2012

9- Hill, McGraw, the Foreign Exchange Market, Copyright © Canadian Securities Institute and the Professional Risk Managers' International Association, 2008,<http://www.primia.org/t.pdf>

10- Pilbeam, Keith, finance and financial markets. 3thed, U.K: Palgrave Macmillan, 2010

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1- أكد البحث الفرضية الفائلة بأن هناك علاقة توازنية تبادلية بين سعر الصرف والاستيرادات في المدى الطويل، كذلك أظهرت نتائج الاستجابة طويلة المدى ذات تأثير معنوي بين سعر الصرف والاستيرادات في العراق.

2- ازداد حجم الاستيرادات العراقية بشكل كبير بعد عام 2004 لتعويض التمويل في الاحتياجات الأساسية من خلال فتح أسواق عالمية جديدة لا يمكن الوصول إليها. كما أظهرت الدراسة أن الهدف الرئيسي من تخفيض قيمة العملة الوطنية هو تحرير التجارة الخارجية ورفع بعض القيود على الواردات وتقليل الواردات غير الضرورية وتعزيز الصادرات غير النفطية ودمج الاقتصاد العراقي مع العالم الخارجي

3- أظهرت نتائج التحليل القياسي أنه وفق اختبارات جذر الوحدة لـ (P.P)، حققت بيانات المتغير المستقل والمتغير التابع خصائص الثبات المختلفة الأولى لكلا المتغيرين لضمان ثبات السلسلة الزمنية، ويوجد عدم وجود نقص في متغيرات المستوى (2) المتكاملة مما تطلب استخدام نموذج (ARDL) لتقدير العلاقات بين متغيراً قصير الأمد وطويل الأمد.

التوصيات :

1- العمل على تقليل حجم الواردات من خلال تعزيز الصناعات المحلية وتشجيع القطاع الخاص ودعم إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنويع أسس الاقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي يعتمد بشكل أساسي على الموارد النفطية إلى اقتصاد يعتمد على موارد متعددة تساعد على تحسين الميزان التجاري للبلاد زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

2- أن قيمة الدينار العراقي والحد من ظاهرة تهريب العملات الأجنبية يعني تضييق الفجوة بين سوق العملة الرسمية وسوق العملة الموازية ومنع الجهات الطبيعية أو الاعتبارية من اللجوء إلى سوق العملة الموازية، على أن يكون هناك هو البديل الأفضل والضمادات هذه هي الفتوح الرسمية المتمثلة بالرقم(مزادات العملة)، وإدخال ضوابط صارمة على مكاتب الصرافة وعمليات التحويل الخارجي حفاظا على قيمة الدينار العراقي والحد من ظاهرة تهريب العملة إلى الخارج تؤدي إلى توجيهه وتفكيص الفارق بين سوق العملة الرسمية والموازية

-
- 15- Bofinger, P. & Wollmeshauer, T. (September 2001). Managed floating: understanding the new international monetary order. Wurzburg Economic Papers, No.30, PP 1-82
- 16- Joshi, Rakesh Mohan, International Business, Oxford University Press, New Delhi and New York ISBN 0-19-568909-7, (2009)
- 17- Mary Amiti, Oleg Itskhoki, Jozef Konings, Importers, Exporters, and Exchange Rate the American Economic Review, July 2014, 104(7): 1942-78
- 11- Auerbach, A.J., Kotlikoff, L.J. (1998). Macroeconomics, 2nd ed., Massachusetts Institute of Technology, USA
- 12- Sours: Keith Pilbeam, FINANCEANDFINANCIALMARKETS, 2ED, Palgrave Macmillan, 2006, p 188
- 13- Agnes BENASSY-QUERE," comment se fixent les Taux de changes: un bilan "economie et prévision N°107, P37-58. mai 1993
- 14- Auerbach, A.J., Kotlikoff, L.J. (1998). Macroeconomics, 2nd ed., Massachusetts Institute of Technology, USA